البحث
١

# أقوال العلماء
# فى حكم رواية الحديث بالمعنى
## « عرض ونقد وترجيح »

إعـــداد

د / نايف بن قبلان بن ريف بن قسيان السليفى العتيبى
أستاذ مشارك وعضو هيئة التدريس بقسم الكتاب والسنة
كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى بمكة المكرمة

**بسم الله الرحمن الرحيم .**

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خير خلق الله أجمعين ، سيدنا ونبينا محمد ، وعلى آله وأصحابه والتابعين ، ومَنْ تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

**وبعد .**

فإن من أشرف الأعمال ، وأعظمها ثواباً عند الله ﷻ الاشتغال بخدمة سنة رسول الله ﷺ تلقياً ، وأداءاً ، دراسة ، وتطبيقاً ، بعد القرآن الكريم .

لذلك اهتم علماء الإسلام بالسنة النبوية وخدمتها قديماً ، وحديثاً ؛ لأنها المصدر الثاني الذي يُعتمد عليه من مصادر التشريع الإسلامي ، إذ من المعلوم أن المصدر الأول : هو القرآن الكريم .

فبرزت أعمالهم الجليلة في علم الحديث رواية ، ودراية ، ونالت حقها في التدوين ، والمحافظة ، والتثبت منها ما لم يكن لهدي وأثر نبي قط ، فامتازت بذلك هذه الأمة الإسلامية على غيرها من الأمم ، بل كان ذلك ميزة مشرفة لها ، فلله الحمد والمنة.

ومن هذا الاهتمام ما بذله العلماء الأجلاء في علم الرواية : بنقل ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول ، أو فعل ، أو تقرير ، أو صفة خُلقية ، أو خَلقية ، نقلاً دقيقاً محرراً .

وقد اتفقوا على أن الأولى للراوي رواية الحديث بلفظه كما سمعه ، إذا كان حافظاً له ، وأن لا يعدل عن رواية لفظه إلى رواية معناه ؛ لأن كلام رسول الله ﷺ فيه من الفصاحة والبلاغة وحُسن الإبانة ما لا يُقاس به غيره من كلام البشر .

واختلفوا في حكم رواية الحديث بالمعنى لمن كان أهلاً لذلك ، فمنهم مَنْ أجازه ، ومنهم مَنْ منعه .

فرأيت هذا الموضوع جدير بالدراسة والبحث ، فاستخرت الله ﷻ وانشرح له صدري ، وعقدت العزم على الكتابة فيه ؛ لعرض أقوال أهل العلم ، ووجهات نظرهم ، وما يعتمدون عليه من أدلة ، مع مناقشتها وبيان الراجح منها ، وسميت هذا البحث :

**" أقوال العلماء في حكم رواية الحديث بالمعنى ــ عرض ونقد وترجيح . "**

ودعاني إلى اختياره أسباب ، منها :-

١- انتشار اللهجات العامية بين الناس ، وقراءتهم أحاديث رسول الله ﷺ بهذه اللهجات ، مع اختلاف كثير من الألفاظ في المعاني حسب كل لهجة ، مما يؤدي إلى ضياع المقصود من السنة النبوية ، وعدم أدائها على الوجه المقبول.

٢- بيان أن المراد من رواية الحديث بالمعنى عدم الخروج على المعاني المقصودة دون التقيد بلفظ معين ، بشرط أن يؤدي اللفظ المعنى المراد من الحديث .

٣- الخشية من الوقوع في الخطأ بسبب مخالفة ما جاء عنه ﷺ خوف الوقوع تحت قوله ﷺ :- ( **من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار .** ) (١)

٤- الدعوة إلى عدم كتمان العلم ، كما جاء في قوله ﷻ ﴿ **إن الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب ، أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون .** ﴾ البقرة ١٥٩ .

٥- بيان اختلاف أهل الحديث في حكم رواية الحديث بالمعنى ، مع بيان الرأي الراجح في ذلك ؛ ليكون الناس على هدى منه ، دون خوف ، أو ملل ؛ للحفاظ على سنة رسول الله ﷺ والعناية بها .

٦- الرغبة في إظهار هذا الموضوع للناس ، نقيا صافيا ؛ حتى لا يقع بينهم الشك والريب ، والتشتت ، والضياع .

أما منهج البحث في هذا الموضوع فهو كما يلي :-

١- تحديد مفهوم الرواية في اللغة ، وفي اصطلاح المحدثين ، وبيان أقسامها باختصار .

٢- تعريف الحديث في اللغة ، والاصطلاح .

٣- تحرير محل النزاع في مسألة حكم رواية الحديث بالمعنى .

٤- تتبع أقوال العلماء في حكم رواية الحديث بالمعنى ، وبيان وجهة نظرهم ، وأدلتهم ، مع مناقشتها ، وبيان الراجح منها .

٥- عزو الآيات القرآنية التي تمر في البحث إلى سورها في القرآن الكريم .

٦- تخريج الأحاديث النبوية على النحو الآتي :-

(أ) إذا كان الحديث في الصحيحين ، أو في أحدهما ، اكتفيت بعزوه إليهما ، أو إلي أحدهما.

(ب) و إذا كان الحديث في غيرهما عزوته إلي مصدره مسترشداً بأقوال أهل العلم في الحكم عليه .

٧- ترجمة الأعلام الوارد ذكرهم في متن البحث ترجمة موجزة .

هذا وقد اقتضت خطة البحث أن تكون على مقدمة ، جاء فيها بيان أهمية الموضوع، وأسباب اختياره ، ومنهج البحث فيه ، وتمهيد يشتمل على ما يأتي :-

(أ) تعريف الرواية في اللغة ، وفي اصطلاح المحدثين .

(ب) بيان أنواع رواية الحديث باختصار .

(ج) تعريف الحديث في اللغة والاصطلاح .

(د) تحرير محل النزاع في حكم رواية الحديث بالمعنى .

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب العلم ، باب إثم مَنْ كذب على النبي ﷺ ١/٣٨ . ومسلم في مقدمة الصحيح ، باب في التحذير من الكذب على رسول الله ﷺ ١/٨ .

ثم بيان أقوال العلماء في حكم رواية الحديث بالمعنى ، مع أدلتهم ، ومناقشتها ، وبيان الراجح ، وخاتمة للبحث ، تتضمن أهم النتائج التي توصل البحث إليها ، ثم الفهارس العلمية الضرورية .

وأختتم هذه الكلمة الموجزة بالدعاء الخالص لله ﷻ أن يجعل عملي هذا ـ وغيره ـ خالصاً لوجهه الكريم ، وأن يغفر لي ولوالدي ، وأسرتي ، وجميع مشايخي أهل العلم والفضل ، الذين أفدت منهم في هذا البحث القيم وغيره ، وأخص بالذكر منهم: أستاذي الجليل أ.د.عويد بن عياد المطرفي ، وأستاذي الجليل أ.د.جلال الدين إسماعيل عجوة ، وأستاذي الجليل أ.د.أمين محمد عطية باشا ، الأساتذة بالدراسات العليا ، قسم الكتاب والسنة ، بكلية الدعوة وأصول الدين ، بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ، فجزاهم الله ـ وجميع علماء المسلمين ـ خير الجزاء ، ونفع بعلومهم ، إنه على كل شيء قدير .

كتبه :-

**الدكتور / نايف بن قبلان بن ريف بن قسيان السليفي العتيبي .**
أستاذ مشارك وعضو هيئة التدريس بقسم الكتاب والسنة ،
بكلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى بمكة المكرمة .

حُرر في يوم الخميس ١٤٢٠/٧/١٠هـ بمكة المكرمة ـ شارع الحج ـ زادها الله شرفاً وأمناً ، وحماها من كل سوء ومكروه ، إنه سميع مجيب .

## تمهيد .

ويشتمل على الأمور الآتية :-

(أ) تعريف الرواية في اللغة ، وفي اصطلاح المحدثين .

(ب) أنواع رواية الحديث باختصار .

(ج) تعريف الحديث في اللغة والاصطلاح .

(د) تحرير محل النزاع في حكم رواية الحديث بالمعنى .

## (أ) تعريف الرواية في اللغة ، وفي اصطلاح المحدثين .

### ** الرواية في اللغة :-

قال الجوهري [٢] :- " رويت الحديث ، والشعر رواية فأنا راو ، في الماء ، والشعر ، والحديث ، من قوم رواة ... ورويته الشعر ترويه ، أي حملته على روايته . " [٣]

ونقل هذا المعنى في لسان العرب . [٤]

وجاء في المصباح المنير :- " ومنه يقال : رويت الحديث إذا حملته ونقلته ، ويعدى بالتضعيف فيقال : رويت زيدا الحديث ، ويبنى للمفعول فيقال : رويتا الحديث . " [٥]

فاتضح من هذا المعنى أن الرواية في اللغة تطلق على رواية الماء ، والشعر ، والحديث ، وتحمل ذلك ونقله .

** والرواية في اصطلاح المحدثين : " نقل السنة ، ونحوها ، وإسناد ذلك إلى من عزي إليه بتحديث ، أو إخبار ، وغير ذلك . " [٦]

وأوضح فضيلة الشيخ مصطفى التازي [٧] تعريف الرواية في اصطلاح المحدثين ، فقال :- " هي نقل الحديث ، وإسناده إلى من عزي إليه ، بصيغة من صيغ الأداء ،

---

(٢) هو إسماعيل بن حماد الجوهري (.. ـ ٣٩٣هـ) إمام في اللغة والأدب ، من مؤلفاته : الصحاح في مجلدين ، انظر ترجمته في العبر للذهبي ١٨٤/٢ ، والنجوم الزاهرة ٢٠٩/٤ ، وبغية الوعاة ٤٤٦/١ـ٤٤٧ ، والأعلام ٣١٣/١ .

(٣) انظر : الصحاح للجوهري ٢٣٦٤/٦ ، مادة (روى) .

(٤) انظر : لسان العرب ٣٤٨/١٤ ، مادة (روى) .

(٥) انظر : المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي ـ للعلامة أحمد بن محمد المقريزي الفيومي ٣٣٦/١.

(٦) انظر : تدريب الراوي شرح تقريب النووي للسيوطي ٢١/١-٢٢ .

(٧) هو : فضيلة الأستاذ مصطفى أمين إبراهيم التازي ، أستاذ التفسير والحديث بجامعة الأزهر، كلية أصول الدين ، أعير ـ رحمه الله تعالى ـ إلى جامعة أم القرى بمكة المكرمة ، وظل يعمل بها حتى مات ، ودفن بمقابر الحجون ، قريبا من قبر أم المؤمنين خديجة ـ رضي الله عنها ـ وكان من علماء مصر وأثريائها ، حيث تعمل قبيلته في تجارة الذهب ، ويقال إن جده من المغاربة ، نزح إلى مصر للعمل بها . له مؤلفات كثيرة في التفسير والحديث وعلومهما ، وغيرها من كتب الرجال ، فرحمه الله رحمة واسعة . نقل ذلك عنه تلميذه الأستاذ الدكتور جلال الدين إسماعيل عجوة .

مثل قول الراوي حدثني فلان ، أو أخبرني ، أو سمعت منه ، أو قرأت عليه ، إلى غير ذلك من الصيغ التي يجب أن تكون مطابقة لحالة التحمل ، ومعبرة عنها في واقع الأمر . " (٨)

## (ب) أنواع رواية الحديث باختصار .

تنقسم رواية الحديث إلى نوعين :-

**النوع الأول :-** رواية الحديث باللفظ : وهي أن يؤدي الراوي الحديث بحروفه ، على النحو الذي تحمله به دون تغيير فيه ، بتبديل ، أو تحريف ، أو زيادة ، أو نقص ، أو تقديم ، أو تأخير . (٩)

وهذا النوع من الرواية ــ أعني رواية الحديث باللفظ ــ لا خلاف بين العلماء في جوازها وقبولها إذا ما استوفت شروط صحتها ، فهي أعلى نوعي الرواية ؛ لأنه لا شك في صحة نسبة اللفظ إلى قائله على ما سمع منه ، وموضوع هذا البحث لا يتعلق بالرواية باللفظ ، بل يتعلق بالرواية بالمعنى ، وسيأتي تفصيله بعد هذا ، إن شاء الله تعالى .

**النوع الثاني :-** رواية الحديث بالمعنى : وهي أن يؤدي الراوي الحديث الذي تحمله بألفاظ من عنده كلاً ، أو بعضاً ، مع المحافظة على كل معناه ، بحيث لا يضيع منه شيء إذا ما قورن باللفظ الذي تحمل الحديث به . (١٠)

وهذا النوع من الرواية ــ أعني رواية الحديث بالمعنى ــ هو الذي حصل فيه الخلاف بين العلماء ، فمنهم مَنْ أجازه لمَنْ كان أهلاً لذلك ، ومنهم مَنْ منعه ، وهو موضوع البحث ، وسيأتي تفصيله ــ إن شاء الله تعالى ــ بعد أن نحرر محل النزاع ، وبالله التوفيق .

## (ج) تعريف الحديث في اللغة ، وفي الاصطلاح .

** **الحديث في اللغة :-** نقيض القديم .

والحديث : الخبر ، ويأتي على القليل والكثير ، ويُجمع على أحاديث ، على غير قياس .(١١)

وهو كل كلام يبلغ الإنسان من جهة السمع ، أو الوحي ، في يقظته ، أو في منامه ، يُقال له حديث ، وبهذا المعنى سُمي القرآن الكريم حديثاً ؛ لقوله ﷻ :-

﴿ **ومَنْ أصدق من الله حديثاً** ﴾ النساء ٨٧ .

---

(٨) انظر : محاضرات في علوم الحديث ــ للشيخ الأستاذ مصطفى التازي ١٨/١ .

(٩) انظر : الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي ١٦/٢ .
ومحاضرات في علوم الحديث لفضيلة الأستاذ / مصطفى التازي ص١٨-١٩ .

(١٠)انظر : الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي ١٦/٢ .
ومحاضرات في علوم الحديث لفضيلة الأستاذ / مصطفى التازي ص ١٩ .

(١١) انظر : الصحاح للجوهري ٢٧٨/١ ، مادة (حدث) ، ولسان العرب لابن منظور ١٣١/٢ ، مادة (حدث) .

وسُمي ما يُحدث به الإنسان في نومه :-

﴿ **وعلمتني من تأويل الأحاديث** ﴾ يوسف ١٠١ . ([١٢])

** **وأما تعريف الحديث في اصطلاح المحدثين** : فإن للعلماء أقوالاً في تعريفه سبق بيانها بالتفصيل في كتابي " **أقوال العلماء في العمل بالحديث الضعيف ــ عرض ونقد وترجيح.**"([١٣])

أكتفي في هذا البحث بذكر القول الراجح المعتمد عند جمهور المحدثين ، وهو :-

" **ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول ، أو فعل ، أو تقرير ، أو صفة خُلقية ، أو خَلقية .** " ([١٤])

## (د) تحرير محل النزاع في حكم رواية الحديث بالمعنى .

قبل أن أذكر أقوال العلماء في حكم رواية الحديث بالمعنى ينبغي أن نحرر محل النزاع ، فنقول وبالله التوفيق :-

[١] اتفق المحدثون على أن هناك أحاديث لا تجوز روايتها بالمعنى ، بل تجب المحافظة على لفظها المسموع من النبي ﷺ ، ومنها :-

(أ) الأحاديث المتعلقة بذكر أسماء الله تعالى ، وصفاته ؛ لأنها من الأمور التوقيفية التي لا يجوز إبدال ألفاظها بغيرها ، وإن أدت معناها .

(ب) الأحاديث المتضمنة لنصوص يُتعبد بلفظها ، مثل أحاديث الأدعية ، والأذان ، والإقامة ، وتكبيرات الصلاة ، وصيغ التشهد ؛ لأن ألفاظها مقصودة لذاتها ؛ لما فيها من أسرار لا يعلمها إلا الله ﷻ .

(ج) الأحاديث التي هي من جوامع كلمه ﷺ ؛ لأنها في أعلى طبقات البلاغة الخارجة عن طاقة أبلغ البشر ، فروايتها بالمعنى لا يمكن أن تأتي على جميع ما تضمنته من معنى .

(د) الأحاديث المتعلقة بصيغ بعض العقود التي لا تصح بغيرها ؛ لأن المحافظة على ألفاظها الواردة يتوقف عليها صحة العبادة ، وصحة العقود ، والالتزام بما يترتب عليها من أحكام .

[٢] اتفق المحدثون ــ أيضاً ــ على أن مَنْ كان يحفظ نص حديث وارد عن رسول الله ﷺ ــ غير ما ذكرناه ــ أن لا يعدل عن رواية لفظه إلى رواية معناه ، بل ينبغي له أن يؤديه بلفظه الوارد كما سمعه ، لا يبدل منه كلمة ، ولا يغير فيه

---

([١٢]) **انظر : بصائر ذوي التمييز للفيروزبادي ٤٣٩/٢ ، ومباحث في علوم القرآن للشيخ مناع القطان ص٢٠.**

([١٣]) **انظر : ص١٣-١٧ .**

([١٤]) **انظر : جواهر الأصول في علم حديث الرسول للإمام الفارسي ص٢٤ ، وفتح المغيث للسخاوي ٨/١ ، وتدريب الراوي في شرح تقريب النووي للسيوطي ٢٤/١ ، وقواعد التحديث في فنون مصطلح الحديث للقاسمي ص٦١ ، وتيسير مصطلح الحديث أ.د.محمود الطحان ص١٤ ، وأصول الحديث أ.د.محمد الخطيب ص٣١-٣٢ .**

حرفا؛ لأن كلام الرسول ﷺ فيه من الفصاحة والبلاغة وحسن الإبانة ما لا يقاس به غيره من سائر كلام البشر .

[٣] لا خلاف بين العلماء في أن الجاهل والمبتدئ ، ومن لم يمهر في العلم ، ولا تقدم له في معرفة تقديم الألفاظ ، وترتيب الجمل ، وفهم المعاني ، يجب عليه ألا يروي ولا يحكي حديثا إلا على اللفظ الذي سمعه ، وأنه حرام عليه التعبير بغير لفظه المسموع ، إذ جميع ما يفعله من ذلك تحكم بالجهالة ، وتصرف على غير حقيقة في أصول الشريعة وتقول على الله ورسوله .

أشار إلى ذلك علماء الحديث وعلومه في مصنفاتهم القيمة ، رحمهم الله تعالى وأسكنهم فسيح جناته .(١٥)

[٤] اتفق العلماء على وجوب رواية ما في الكتب كما هو ، ولا يصح نقله بالمعنى، يقول **الحافظ ابن الصلاح** (١٦) :-

" ثم إن هذا الخلاف لا نراه جاريا ولا أجراه الناس ــ فيما نعلم ــ فيما تضمنته بطون الكتب ، فليس لأحد أن يغير لفظ شيء من كتاب مصنف ، ويثبت بدله فيه لفظا آخر بمعناه ، فإن الرواية بالمعنى رخص فيها من رخص لما كان عليهم في ضبط الألفاظ والجمود عليها من الحرج والنصب ، وذلك غير موجود فيما اشتملت عليه بطون الأوراق والكتب ؛ ولأنه إن ملك تغيير اللفظ فليس يملك تغيير تصنيف غيره ، والله أعلم . " (١٧)

فهذه الأمور هي التي اتفق العلماء على روايتها باللفظ دون المعنى ، ومحل النزاع بين العلماء في حكم رواية الحديث بالمعنى لمن كان أهلا لذلك ، وإليك أيها القارئ الكريم أقوال العلماء في ذلك ، مع مناقشتها ، وبيان الراجح منها إن شاء الله تعالى.

---

(١٥) انظر : اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير مع الباعث الحثيث ص١٤١ ، والتقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح للعراقي ص٢٢٦ ، وفتح المغيث للسخاوي ١٣٧/٣ ، وتدريب الراوي شرح تقريب النووي للسيوطي ٩٣/٢ ، ومحاضرات في علوم الحديث للشيخ التازي ص١٩-٢٠ ، ومنهج النقد في علوم الحديث ــ أ.د. نور الدين عتر ص٢٢٧ .

(١٦) هو : عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان بن موسى الكردي الشهرزوري (٥٧٧-٦٤٣هـ) المشهور بابن الصلاح ، المحدث الحجة الفقيه الأصولي الشافعي ، من مؤلفاته " علوم الحديث"، انظر ترجمته في وفيات الأعيان ٣١٢/١ ، وشذرات الذهب ٢٢١/٥ ، والأعلام ٣٦٩/٤ .

(١٧) انظر : علوم الحديث ص٤١٢ ، والتقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح للعراقي ص٢٢٦ ، وفتح المغيث للسيوطي ١٣٧/٣ ، وتدريب الراوي شرح تقريب النووي للسيوطي ٩٧/٢ .

## أقوال العلماء في حكم رواية الحديث بالمعنى .

اختلف العلماء في حكم رواية الحديث بالمعنى على أقوال ، أذكرها بإيجاز :-

**أولاً : أقوال العلماء القائلين بجواز رواية الحديث بالمعنى** ، ومنها :-

(١) قال جمهور العلماء بجواز رواية الحديث بالمعنى سلفاً وخلفاً ، ومنهم : **عبد الله بن مسعود** [١٨] ، **وأبو الدرداء** [١٩] ، **وأنس بن مالك** [٢٠] ، **وعائشة أم المؤمنين** [٢١] ، **وعمرو بن دينار** [٢٢] ، **وعامر الشعبي** [٢٣] ، **وإبراهيم النخعي**[٢٤] ، **وغيرهم .** [٢٥]

---

(١٨) هو : عبد الله بن مسعود بن غافل الهذلي (.. ــ ٣٢هـ) من كبار علماء الصحابة ــ رضي الله عنهم ــ انظر ترجمته في : أسد الغابة في معرفة الصحابة ٣/٢٨٠-٢٨٦، والعبر للذهبي ١/٢٤ ، وتهذيب التهذيب ٩/٢٧-٢٨ ، وتقريب التهذيب ١/٤٥٠ ، وسير أعلام النبلاء ١/٦٨ ، والأعلام ٤/١٣٧ .

(١٩) هو : عويمر بن مالك بن قيس بن أمية الأنصاري الخزرجي (.. ــ ٣٢هـ) صحابي جليل ، انظر ترجمته في : أسد الغابة في معرفة الصحابة ٥/٩٧-٩٨ ، وتهذيب الأسماء واللغات للنووي ٢/٢٢٨-٢٢٩ ، وتهذيب التهذيب ٨/١٧٥-١٧٦ ، وتقريب التهذيب ٢/٩١ ، والأعلام ٥/٩٨ .

(٢٠) هو : أنس بن مالك الأنصاري النجاري (..ــ٩٣هـ) خادم رسول الله ﷺ ، صحابي جليل دعا له رسول الله ﷺ بكثرة المال والولد والبركة ، وكان نخله يثمر في العام مرتين ، انظر ترجمته في : الإصابة في تمييز الصحابة ١/٨٤ ، وتذكرة الحفاظ ١/٤٤ ، وشذرات الذهب ١/١٠٠-١٠١ .

(٢١) هي : عائشة بنت أبي بكر الصديق أم المؤمنين رضي الله عنها (.. ــ ٥٧هـ) صحابية جليلة ، انظر ترجمتها في : الإصابة في تمييز الصحابة ٤/٣٤٨ ، وتذكرة الحفاظ ١/٢٧ ، وشذرات الذهب ١/٦١ ، والنجوم الزاهرة ١/١٥٠ .

(٢٢) هو : عمرو بن دينار المكي ، أبو محمد الجمحي مولاهم الأثرم (٤٦-١٢٦هـ) الحافظ الإمام ، عالم الحرم ، وكان فقيهاً ، وكان يُحدث على المعنى ، انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ ١/١١٣-١١٤ ، وشذرات الذهب ١/١٧١ ، وتهذيب التهذيب ٨/٢٨-٢٩ ، وتقريب التهذيب ٢/٦٩ ، والأعلام ٥/٧٧ .

(٢٣) هو : عامر بن شراحيل الشعبي الحميري (١٩-١٠٣هـ) أبو عمرو الكوفي ، من ثقات التابعين المشهورين بالرواية والفقه ، انظر ترجمته في تهذيب التهذيب ٥/٦٥-٦٩ ، وتقريب التهذيب ١/٣٨٧ ، والأعلام ٣/٢٥١ .

(٢٤) هو : إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود بن عمرو بن ربيعة النخعي (٤٦-٩٦هـ) أبو عمران الكوفي ، فقيه ثقة ، إلا أنه يرسل كثيراً ، انظر ترجمته في تهذيب التهذيب ١/١٧٧-١٧٩ ، وتقريب التهذيب ١/٤٦ ، والأعلام ١/٨٠ .

(٢٥) انظر : الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي ٢/٣٣ .

وهو مذهب جمهور العلماء ([٢٦]) من المحدثين ، والفقهاء ، والأصوليين ، ومنهم الأئمة الأربعة ، لمَنْ كان أهلاً لذلك في الجميع ، ولم يخصصوا بذلك أحداً من الناس ، واستوفى الشروط الآتية :-

(أ) أن يكون الراوي عاقلاً لما يُحدث به .

(ب) عالماً بما يحيل المعاني .

(ج) بصيراً بالألفاظ ومدلولاتها .

(د) عارفاً بمقاصدها وأهدافها .

(هـ) خبيراً بالمترادفات ومقادير التفاوت بينها .

(و) جازماً حين يروي بالمعنى أنه يؤدي بالضبط معنى الذي حفظه . ([٢٧])

سواء أكان الراوي من الصحابة ــ رضي الله عنهم ــ أو غيرهم ؛ وذلك لأمرين:-

(أ) التيسير والتخفيف على هذه الأمة،ورفع الحرج عنها عند أدائها لحديث نبيها ﷺ.

(ب) ولأن المقصود في الحقيقة من السنة إنما هو معناها دون لفظها ؛ لأن لفظ الحديث لا يُتعبد بتلاوته ، ولا يقع به الإعجاز والتحدي ، كما هو شأن القرآن الكريم. ([٢٨])

(٢) ذهب بعض السلف إلى رواية الحديث بالمعنى ، إذا علم المعنى ، وتحققه ، وعرف القائم من اللفظ مقام غيره . ([٢٩])

(٣) وقال جمهور الفقهاء :- يجوز للعالم بمواقع الخطاب ، ومعاني الألفاظ رواية الحديث على المعنى .([٣٠])

---

([٢٦]) انظر : الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي ٣٣٠٣٦/٢ ، والكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ص٢٠٣-٢١١ ، واختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير مع الباعث الحثيث ص١٤١ ، وعلوم الحديث لابن الصلاح ص٢١٣-٢١٥ ، والتقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح للعراقي ص٢٢٦ ، والخلاصة في أصول الحديث للطيبي ص١١٦ ، ونزهة النظر شرح نخبة الفكر للحافظ ابن حجر ص٧٦ ، وتدريب الراوي شرح تقريب النووي للسيوطي ٩٣/٢ ، وفتح المغيث للسخاوي ١٣٨/٣ ن والمستصفى من علم الأصول للإمام الغزالي ١٦٨/١ ، والمحصول في الأصول للإمام الفخر الرازي ٦٦٧/٢ ، والإلماع في أصول الرواية وتقييد السماع للقاضي عياض ص١٧٤-١٧٨ .

([٢٧]) انظر : الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي ٣٤/٢ ، واختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير مع الباعث الحثيث ص١٤١ ، والتقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح للعراقي ص٢٢٦ ، ونزهة النظر شرح نخبة الفكر للحافظ ابن حجر ص٧٦ ، وفتح المغيث للسخاوي ١٣٧/٣ ، وتدريب الرواي شرح تقريب النووي ٩٣/٢ ، وتوجيه النظر إلى أصول الأثر للجزائري ٦٧١/٢ ، ومحاضرات في علوم الحديث للشيخ التازي ص٢١ .

([٢٨]) انظر : محاضرات في علوم الحديث لفضيلة الشيخ الأستاذ مصطفى التازي ص٢٦-٢٧ .

([٢٩]) انظر : الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ص١٩٨ .

([٣٠]) انظر : الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ص١٩٨ ، وتدريب الرواي شرح تقريب النووي للسيوطي ٩٣/٢ .

(٤) وقال قوم من أهل العلم : الواجب على المحدث أن يروي على اللفظ إذا كان لفظ ينوب مناب معناه ، غامضاً محتملاً ، فأما إذا لم يكن كذلك ، بل كان معناه ظاهراً معلوماً ، وللراوي لفظ ينوب مناب لفظ الرسول ﷺ غير زائد عليه ، ولا ناقص منه ، ولا محتمل لأكثر من معنى لفظه ﷺ ، جاز للراوي روايته على المعنى ، نحو أن يبدل قوله " قام" ينهض ، و" قال " يتكلم ، و " جلس " يقعد .... وغير ذلك ([٣١])

قال **الخطيب البغدادي** :- " وهذا القول هو الذي نختاره ، مع شرط آخر وهو أن يكون سامع لفظ النبي ﷺ عالماً بموضوع ذلك اللفظ في البيان ، وبأن رسول الله ﷺ لم يرد منه ما هو موضوع له ، فإن علم تجوزه به واستعارته له لم يسغ له أن يروي اللفظ مجرداً دون ذكره ما عرفه من قصده ﷺ ، ضرورة غير مستدل عليه ، فإنه إن استدل به على أنه قصد به معنى من المعاني جاز عليه الغلط والتقصير في الاستدلال ، ووجب نقله له بلفظ الرسول ﷺ لينظر هو وغيره من العلماء فيه "([٣٢])

(٥) وقيل : إنما يجوز في المفردات دون المركبات . ([٣٣])

(٦) وقيل : إنما يجوز لمَنْ يستحضر اللفظ ؛ ليتمكن من التصرف فيه . ([٣٤])

(٧) وقيل : إنما يجوز لمَنْ كان يحفظ الحديث فنسي لفظه وبقي معناه مرتسماً في ذهنه ، فله أن يرويه بالمعنى ؛ لمصلحة تحصيل الحكم منه ، بخلاف مَنْ كان مستحضراً للفظه . ([٣٥])

(٨) وقيل : إنما يجوز ذلك للصحابة دون غيرهم ، وبه جزم **ابن العربي** ([٣٦]) في أحكام القرآن ، قال : " لأنا لو جوزناه لكل أحد لما كنا على ثقة من الأخذ بالحديث، والصحابة اجتمع فيهم أمران : الفصاحة والبلاغة جبلّة ، ومشاهدة أقوال النبي ﷺ وأفعاله ، فأفادتهم المشاهدة عقل المعنى جملة ، واستيفاء المقصد كله " ([٣٧])

---

([٣١]) انظر : الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ص١٩٨ بتصرف يسير .

([٣٢]) انظر المرجع السابق نفسه ص١٩٨-١٩٩ .

([٣٣]) انظر : نزهة النظر شرح نخبة الفكر للحافظ ابن حجر ص٧٦ ، وفتح المغيث للسخاوي ١٤٣/٣ ، وقواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث للقاسمي ص٢٢٤ .

([٣٤]) انظر : نزهة النظر شرح نخبة الفكر للحافظ ابن حجر ص٧٦ ، وقواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث للقاسمي ص٢٢٤ .

([٣٥]) انظر : نزهة النظر شرح نخبة الفكر للحافظ ابن حجر ص٧٦-٧٧ ، وفتح المغيث للسخاوي ١٤٢/٣ ، وقواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث للقاسمي ص٢٢٥ .

([٣٦]) هو محمد بن عبد الله بن محمد ، أبو بكر العربي المعافري الأندلسي (...- ٥٤٣هـ) العالم المفسر المشهور ، من مؤلفاته " أحكام القرآن " ، انظر ترجمته في : البداية والنهاية ٢٢٨/١٢ ، وتذكرة الحفاظ ١٢٩٤/٤ ، ووفيات الأعيان ٤٢٣/٣ .

([٣٧]) انظر : أحكام القرآن لابن العربي ٢٢/١ .

ونقله الحافظ السيوطي ([٣٨]) في تدريب الراوي ([٣٩])

(٩) وقيل : لا يجوز لغير الصحابة والتابعين ؛ لأن الحديث إذا قيده الإسناد وجب ألا يختلف لفظه فيدخله الكذب .([٤٠])

(١٠) وقيل : بجوازه في الإفتاء ، و المناظرة ، قاله ابن حزم ([٤١]) ([٤٢])

ووجهة نظر هؤلاء العلماء الأجلاء الذين يرون جواز رواية الحديث بالمعنى يوضحها فضيلة الشيخ الأستاذ مصطفى أمين التازي ، فيقول :-

" ووجهة أهل هذا المذهب أن رواية الحديث بالمعنى قبل تدوينه فيه رفع للمشقة والحرج ، ودفع للضيق والنصب في طلب التمسك بنفس اللفظ ، والمحافظة على الحرف ، والوقوف بالضبط عند النطق ، كما هو الشأن في القرآن ؛ ولأن جمود راوي الحديث إزاء ضبط كل ذلك واستحضاره لما قيل له على الوجه الذي سمعه حرفاً ، ونطقاً ، وترتيباً ، مع توالي الأزمان ، وتعاقب الحدثان ، وتغير الأمزجة ، والأحوال من غير رجوع إلى لوح محفوظ أو كتاب مسطور ، مما لا يكاد يقوى عليه كثير من البشر ، ولو كان ذلك مطلوباً في الحديث لأمر النبي ﷺ بكتابته بين يديه ، كما أمر بكتابة القرآن حين كان ينزل ... " ([٤٣])

** أدلة جمهور العلماء على جواز رواية الحديث بالمعنى :-

استدل الجمهور على ذلك بأدلة نوجزها فيما يلي :-

١- قال السيوطي : " واستدل لذلك الشافعي رحمه الله تعالى ([٤٤]) بحديث " أُنزل القرآن على سبعة أحرف ، فاقرأوا ما تيسر منه " ([٤٥])

---

([٣٨]) هو : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين السيوطي (٨٤٩-٩١١هـ) الإمام العلامة الحافظ ، من مؤلفاته " تدريب الراوي " ، انظر ترجمته في : شذرات الذهب ٥١/٨ ، والضوء اللامع ٥/١ ، والكواكب السايرة ٢٢٦/١ ، والبدر الطالع ٣٢٨/١ ، وحسن المحاضرة ١٥٣/١ ، والأعلام ٣٠١/٣-٣٠٢ .

([٣٩]) انظر : تدريب الرواي في شرح تقريب النووي ٩٥/٢-٩٦ .

([٤٠]) انظر : فتح المغيث للسخاوي ١٤٢/٣ . ٤

([٤١]) هو : علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري (٣٨٤-٤٥٦هـ) عالم الأندلس في عصره، من مؤلفاته " الإحكام في أصول الأحكام " ، انظر ترجمته في : العبر للذهبي ٣٠٦/٢ ، والبداية والنهاية ٩٨/١٢ ، وشذرات الذهب ٣٠٦/٣ ، والأعلام ٢٥٤/٤ .

([٤٢]) انظر : الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ٨٦/٢ ، وفتح المغيث للسخاوي ١٤٣/٣ .

([٤٣]) محاضرات في علوم الحديث لفضيلة الأستاذ مصطفى التازي ص٢٢ .

([٤٤]) هو : محمد بن إدريس الشافعي (١٥٠-٢٠٤هـ) أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة ، وإليه تُنسب الشافعية ن من مؤلفاته " الأم " ، انظر ترجمته في : العبر للذهبي ٢٦٩/١ ن وطبقات الشافعية ١٨٥/١ ، والبداية والنهاية ١٠/ ٢٥١ ، والأعلام ٢٦/٦ .

([٤٥]) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب فضائل القرآن ، باب إنزال القرآن على سبعة أحرف ٢٢٧/٦-٢٢٨ ، ومسلم في صحيحه ، كتاب الصلاة ، باب بيان أن القرآن نزل على سبعة أحرف ٢٠٢/٢ من حديث عمر بن الخطاب ﷺ .

قال : وإذا كان الله برأفته بخلقه أنزل كتابه على سبعة أحرف ، علمنا منه بأن الكتاب قد نزل لتحل لهم قراءته ، وإن اختلف لفظهم فيه ما لم يكن في اختلافهم إحالة معنى ، كان ما سوى كتاب الله سبحانه أولى أن يجوز فيه اختلاف اللفظ ما لم يحل معناه " (٤٦)

واستدلال **الشافعي** ــ رحمه الله تعالى ــ بهذا قوي جداً ، وهو من أقوى الأدلة في جواز الرواية بالمعنى .

أما **الخطيب البغدادي** (٤٧) فقد استدل ببعض الأحاديث التي أسندها إلى النبي ﷺ في جواز ذلك ، واتضح بعد دراستها أنها ضعيفة ، ومنها الموضوع ، أذكرها في هذا البحث للتنبيه عليها ؛ نظراً لورودها في المراجع أدلة للجواز ، وسيأتي ذكرها في رقم (٢ ، ٣ ، ٤) من أدلة جواز الرواية بالمعنى .

٢- أخرج **الخطيب البغدادي** في الكفاية في علم الرواية (٤٨) ، بسنده عن عبد الله ابن مسعود ﷺ قال : سأل رجل النبي ﷺ فقال : يا رسول الله إنك تحدثنا حديثاً لا نقدر أن نسوقه كما نسمعه ، فقال : " **إذا أصاب أحدكم المعنى فليحدث** "

٣- ما أخرجه **الخطيب البغدادي** ــ بسنده ــ عن خالد بن دريك ، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ : " **مَنْ تقول عليَّ ما لم أقل فليتبوأ بين عيني جهنم مقعداً** " قيل : يا رسول الله وهل لها من عينين ؟ قال ﷺ " ألم تسمع إلى قول الله ﷻ ﴿**إذا رأتهم من مكان بعيد سمعوا لها تغيظاً وزفيراً**﴾ الفرقان ١٢ ، فأمسك القوم أن يسألوه ، فأنكر ذلك من شأنهم ، وقال : " مالكم لا تسألوني ؟ " قالوا : يا رسول الله سمعناك تقول : " مَنْ تقول عليَّ ما لم أقل فليتبوأ بين عيني جهنم مقعداً " ، ونحن لا نحفظ الحديث كما سمعناه ، نقدم حرفاً ، ونؤخر حرفاً ، ونزيد حرفاً ، وننقص حرفاً . قال ﷺ : " **ليس ذلك**

---

(٤٦) انظر : الرسالة للإمام الشافعي ص٢٧٣-٢٧٤ ، وتدريب الراوي في شرح تقريب النووي ٩٤/٢ .

(٤٧) هو : أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد ، المعروف بالخطيب البغدادي (٣٩٢-٤٦٣هـ) إمام عصره ، عالم حافظ متقن ، من مؤلفاته " الكفاية في علم الرواية" ، انظر ترجمته في : البداية والنهاية ١٠١/١٢ ، وتذكرة الحفاظ ١١٣٥/٣ ، وشذرات الذهب ٣١٢/٣ ، والنجوم الزاهرة ٨٧/٥ ، ووفيات الأعيان ٧٦/١ .

(٤٨) ص٢٠٠ ، وإسناد الحديث ضعيف جداً ؛ لأن فيه : إسماعيل بن محمد بن زنجي ، قال فيه الأزهري : " لا يساوي شيئاً " انظر ميزان الاعتدال للذهبي ٢٤٨/١ ، وفيه أيضاً : أحمد بن محمد بن غالب الباهلي ، غلام خليل ، قال ابن عدي : " سمعت أبا عبد الله النهاوندي يقول : قلت لغلام خليل : ما هذه الرقائق التي تحدث بها ؟ قال وضعناها لنرقق بها قلوب العامة " ، وقال أبو داود : " أخشى أن يكون دجال بغداد " ، وقال الدارقطني : " متروك " ، وقال ابن عدي: " أمره بين " ، وقال أبو بكر النقاش : " هو واه " ، انظر ميزان الاعتدال للذهبي ١٤١/١-١٤٢ .
وعليه فالحديث لا يصلح للاحتجاج ، ولا يقوى بالمتابع إن وُجد .

أردت ، إنما قلت : " مَنْ تقول عليّ ما لم أقل ، يريد عيبي ، وشين الإسلام"([٤٩])

٤- واستدلوا بحديث مرفوع ، وفي إسناده اضطراب : ذلك ما أخرجه ابن منده([٥٠]) في معرفة الصحابة ، والطبراني ([٥١]) في الكبير ، من حديث عبد الله ابن سليمان بن أكيمة الليثي ([٥٢]) قال : قلت : يا رسول الله إني أسمع منك الحديث لا أستطيع أن أؤديه كما أسمع منك ، يزيد حرفاً أو ينقص حرفاً ،

---

([٤٩]) الكفاية في علم الرواية ص٢٠٠ والحديث أخرجه الجوزقاني في الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير ٩٤/١-٩٥ ، ثم قال : " هذا حديث باطل ، وخالد بن دريك شامي عسقلاني من أهل الرملة ، روى عن ابن محيريز ولم يسمع شيئاً من أحد أصحاب النبي ﷺ ، وأحمد بن عبد الله بن محمد : ضعيف الحديث ."

وأخرجه ابن الجوزي ــ بسنده ــ عن أبي علي الحسن بن القاسم به في كتاب الموضوعات ٩١/١-٩٢.

وأورده الشيخ الألباني ــ رحمه الله تعالى ــ في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ٤٢١/٢-٤٢٢ ، ثم قال : " وهذا إسناد ضعيف ، وإن كان رجاله كلهم ثقاتاً فإنه منقطع بين ابن دريك والرجل ، فإنه لم يدرك أحداً من الصحابة ؛ ولذلك أورده ابن حبان في أتباع التابعين " إلى أن قال : " ثم إن في آخره ما يُشعر بأن التقول عليه لا بأس به إذا لم يكن في شين الإسلام وعيب النبي ﷺ فكأنه من وضع الكرامية الذين يرون جواز الكذب على النبي ﷺ في الترغيب والترهيب وفضائل الأعمال ، فإذا أنكر ذلك عليهم بقوله ﷺ " مَنْ كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار " قالوا : نحن ما كذبنا عليه ، إنما نكذب له . "

ثم قال : " وقد رُوي الحديث من طريق أخرى لا يصح أيضاً ، رواه أبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم (١/٩/١) عن محمد بن الفضيل بن عطية عن الأحوص بن حكيم عن مكحول عن أبي أمامة مرفوعاً به ، مع تقديم وتأخير ، وقال : هذا حديث لا أصل له فيما أعلم ، والحمل فيه على محمد بن الفضيل بن عطية لاتفاق أكثر الناس على إسقاط حديثه "

ثم نقل قول الهيثمي في مجمع الزوائد١٤٨/١ ، بعد أن عزاه الهيثمي للطبراني في الكبير : "وفيه الأحوص بن حكيم ، ضعفه النسائي وغيره ، ووثقه العجلي ويحيى بن سعيد القطان في روايته ، ورواه عن الأحوص : محمد بن الفضيل بن عطية ، ضعيف . "

ثم قال الشيخ الألباني : " بل هو شر من ذلك ، كما أشار إليه أبو نعيم في كلمته السابقة ، وقال الحافظ ابن حجر في التقريب : كذبوه ، وقال الذهبي في الضعفاء : متروك "

ولهذا فالحديث لا تقوم به حجة ، ولا يرتقي بالمتابعات ، ولا بالشواهد .

([٥٠]) هو : عبد الرحمن بن محمد بن إسحاق بن منده العبدي الأصبهاني (٣٨٣-٤٨٠هـ) الحافظ الكبير المؤرخ ، من مؤلفاته " المستخرج من كتب الناس " ، انظر ترجمته في : العبر للذهبي ٣٨٢/٢ ، وشذرات الذهب ٣٣٨/٣ ، والنجوم الزاهرة ١٠٥/٥ ، والأعلام ٣٢٧/٣ .

([٥١]) هو : سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الطبراني (.. ــ٣٦٠هـ) الإمام الحافظ ، من مؤلفاته " المعجم الكبير ، والمعجم الصغير " ، انظر ترجمته في البداية والنهاية ٢٧٠/١١ ، وتذكرة الحفاظ٩١٢/٣،وشذرات الذهب٣٠/٣،والنجوم الزاهرة٩٥/٤، ووفيات الأعيان ٢١٥/١ .

([٥٢]) هو : عبد الله بن سليمان بن أكيمة الليثي ، صحابي جليل ، عداده في أهل الحجاز ، انظر ترجمته في أسد الغابة ١٦٢/٣ .

فقال ﷺ " إذا لم تحلوا حراماً ، ولم تحرموا حلالاً وأصبتم المعنى فلا بأس"([٥٣])

٥- ذكر الخطيب البغدادي بعض الأخبار عن كثير من السلف الذين يرون إجازة رواية الحديث على المعنى ، منها ما روي :-

(أ) عن مكحول ([٥٤]) قال : دخلنا على واثلة بن الأسقع ([٥٥]) فقلنا : يا أبا الأسقع حدثنا حديثاً سمعته من رسول الله ﷺ ليس فيه وهم ، ولا نسيان ، فقال : هل قرأ أحد منكم الليلة من القرآن شيئاً ؟ قالوا : نعم . قال : فهل زدتم ألفاً ، أو واواً ، أو شيئاً ؟ فقلت : إنا نزيد وننقص ، وما نحن بأولئك في الحفظ . فقال : هذا القرآن بين أظهركم ، وأنتم تدرسونه بالليل والنهار ، فكيف ونحن نحدث بحديث سمعناه عن رسول الله ﷺ مرة أو مرتين ، إذا حدثتكم على معناه فحسبكم . "([٥٦])

(ب)عن سفيان ([٥٧]) قال : كان عمرو بن دينار يحدث بالحديث على المعنى ، وكان إبراهيم بن ميسرة ([٥٨]) لا يحدثه إلا على ما سمع " ([٥٩])

---

([٥٣]) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ١١٧/٧ ، والخطيب البغدادي في الكفاية في علم الرواية ص١٩٩ من طريق يعقوب بن عبد الله بن سليمان بن أكيمة الليثي ، والجوزقاني في الأباطيل ٩٧/١ من طريق ابن منده عن محمد بن سليم بن أكيمة ، ثم قال الجوزقاني : " هذا حديث باطل ، وفي إسناده اضطراب "
وقال الهيثمي في مجمع الزائد ١٥٤/١ : " رواه الطبراني في الكبير ، ولم أر مَنْ ذكر يعقوب ولا أباه "
وهذا الحديث كسابقيه في عدم الاحتجاج به ، ولا يرتقي ؛ لبطلانه .

([٥٤]) هو : مكحول بن أبي مسلم شهراب بن شاذل الهذلي بالولاء (... -١١٢هـ) فقيه الشام في عصره ، من حفاظ الحديث ، انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ ١٠١/١ ، وحسن المحاضرة ١١٩/١ ، وتهذيب التهذيب ٢٨٩/١ ، والأعلام ٢٨٤/٧ .

([٥٥]) هو : واثلة بن الأسقع بن عبد العزى بن عبد ياليل بن ناشب بن غيرة الكناني الليثي (...-٨٥هـ) قيل : إنه خدم رسول الله ﷺ ثلاث سنين ، وكان من أصحاب الصفة ، انظر ترجمته في أسد الغابة في معرفة الصحابة ، والعبر للذهبي ٧٣/١ ، والأعلام ١٠٧/٨ .

([٥٦]) أخرجه الحاكم في المستدرك على الصحيحين ٥٦٩/٣ .
والكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ص٢٠٤ .
والمحدث الفاصل بين الرواي والواعي للرامهرمزي ص٥٣٣ .

([٥٧]) هو : سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري (٩٧-١٦١هـ) ثقة حافظ ، من مؤلفاته "الجامع الكبير والجامع الصغير في الحديث" ، انظر ترجمته في : تهذيب التهذيب ١١١/٤-١١٥ ، وتقريب التهذيب ٣١١/١ ، والأعلام ١٠٤/٣-١٠٥ .

([٥٨]) هو : إبراهيم بن ميسرة الطائفي (... - ١٣٢هـ) نزيل مكة المكرمة ، ثبت حافظ ، انظر ترجمته في تهذيب التهذيب ١٧٢/١ ، وتقريب التهذيب ٤٤/١ .

([٥٩]) انظر : الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ص٢٠٦ .

(ج) عن جرير بن حازم ([60]) قال : " سمعنا الحسن ([61]) يحدث بالأحاديث ، الأصل واحد والكلام مختلف " ([62])

(د) عن عمرو بن مرة ([63]) قال : " إنا لا نستطيع أن نحدثكم الحديث كما سمعناه، ولكن عموده ونحوه " ([64]) وغيرهم .

٦- أن الصحابة ــ رضي الله عنهم ــ نقلوا قصة واحدة بألفاظ مختلفة مذكورة في مجلس واحد ، ولم ينكر بعضهم على بعض فيه ، وذلك يدل على قولنا .([65])

٧- أنه يجوز شرح الشرع للعجم بلسانهم ، فإذا جاز إبدال العربية بالعجمية فبأن يجوز إبدالها بعربية أخرى أولى ، ومن أنصف علم أن التفاوت بين العربية وترجمتها بالعربية أقل مما بينها وبين العجمة . ([66])

قال **الحافظ ابن حجر** رحمه الله تعالى ([67]) : " ومن أقوى حججهم الإجماع على جواز شرح الشريعة للعجم بلسانهم للعارف به ، فإذا جاز الإبدال بلغة أخرى ، فجوازه باللغة العربية أولى" ([68])

---

([60]) هو : جرير بن حازم بن زيد بن عبد الله الأزوي البصري (...ــ١٧٥هـ) ثقة لكن في حديثه عن قتادة ضعف ، وله أوهام إذا حدث من حفظه ، اختلط في آخر حياته ، لكن لم يحدث في حال اختلاطه ، روى عن الحسن البصري وغيره ، انظر ترجمته في : تهذيب التهذيب ٢/٦٩-٧٢ ، وتقريب التهذيب ١/١٢٧ .

([61]) هو : الحسن بن أبي الحسن يسار البصري (٢١ــ١١٠هـ) أبو سعيد عالم فقيه فصيح تابعي ثقة إلا أنه كان يرسل كثيرا ويدلس ، روى عنه جرير بن حازم وغيره ، من مؤلفاته "كتاب في فضائل مكة " ، انظر ترجمته في : تذكرة الحفاظ ١/:٧٠ ، تهذيب التهذيب ٢/٢٦٣-٢٧٠ ، وتقريب التهذيب ١/١٦٥ ، وشذرات الذهب ١/١٣٦ ، ووفيات الأعيان ١/١٢٨ .

([62]) انظر : الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ص٢٠٧ .

([63]) هو : عمرو بن مرة بن عبد الله بن طارق الجملي المرادي الكوفي الأعمى (...ــ١١٨هـ) ثقة عابد ، كان لا يرسل ورمي بالإرجاء ، انظر ترجمته في : تهذيب التهذيب ٨/١٠٢ ، وتقريب التهذيب ٢/٧٨ .

([64]) انظر : الكفاية في علم الرواية ص٢٠٨ ، وقد ذكر الخطيب البغدادي أقوال السلف في ذلك من ص٢٠٣ -٢١١ .

([65]) انظر : اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير مع الباعث الحثيث ص١٤١ ، وعلوم الحديث لابن الصلاح ص١٨٩ ، والتقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح للعراقي ص٢٢٦ ، وفتح المغيث للسخاوي ٣/١٣٧ ، وتدريب الرواي شرح تقريب النووي للسيوطي ٢/٩٣ ، وتوجيه النظر إلى أصول الأثر للعلامة الجزائري ٢/٦٧٤ .

([66]) انظر : الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ص٢٠١ ، وتدريب الرواي شرح تقريب النووي للسيوطي ٢/٩٥ ، وتوجيه النظر إلى أصول الثر للجزائري ٢/٦٧٤ .

([67]) هو : أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٧٧٣-٨٥٢هـ) الإمام الحافظ العلامة المشهور ، من مؤلفاته " فتح الباري شرح صحيح البخاري " ، انظر ترجمته في حسن المحاضرة ١/٣٦٣، وشذرات الذهب ٧/٢٧٠ ، والضوء اللامع ٢/٣٦ ، والبدر الطالع ١/٨٧-٩٣ .

([68]) انظر : نزهة النظر شرح نخبة الفكر ص٧٦ .

وأيده في ذلك **السخاوي** ([٦٩]) فقال : " ومن أقوى الحجج كما قال شيخنا .... " ([٧٠])
قال الخطيب البغدادي : " وإذا ثبت ذلك ، صح أن القصد برواية خبره ﷺ وأمره ونهيه إصابة معناه ، وامتثال موجبه ، دون إيراد نفس لفظه ، وصورته ، وعلى هذا الوجه لزم العجم وغيرهم ، من سائر الأمم دعوة الرسول إلى دينه ، والعلم بأحكامه "
ثم أبان **الخطيب البغدادي** :" أن الراوي إذا أتى بالمعنى المقصود ، من غير زيادة ولا نقص ، فليس بكاذب ولا محرف ... " ([٧١])
(٨) قال **الخطيب البغدادي** : " وقد ورد القرآن بمثل ذلك ، فإن الله تعالى قص من أنباء ما قد سبق قصصا، كرر بعضها في مواضع ، بألفاظ مختلفة ، والمعنى واحد، ونقلها من ألسنتهم إلى اللسان العربي ، وهو مخالف لها في التقديم ، والتأخير ، والزيادة ، والنقصان ، ونحو ذلك . " ([٧٢])
(٩) وقال **الخطيب البغدادي** :" وأما الدليل على أنه لا يجوز للعالم أيضا رواية المحتمل من اللفظ على المعنى ، فهو أنه إنما يرويه على معنى يستخرجه ويستدل عليه ، وقد يتوهم ، ويغلط ، وقد يصيب ، ونحن غير مأمورين بتقليده ، وإن أصاب فيجب لذلك روايته إياه على اللفظ ؛ ليجتهد العلماء في القول بمعناه ، اللهم إلا أن يقول الناقل العدل إني قد علمت ضرورة قصد النبي ﷺ بالمحتمل من كلامه إلى كذا وكذا ، وأنه أراد ذلك بعينه دون غيره ، فيقبل قوله ، ويزول حكم الاجتهاد في معنى اللفظ ." ([٧٣])
(١٠) وقال **الخطيب البغدادي** أيضا : " فأما الدليل على أنه ليس ذلك للجاهل بمواقع الخطاب ، وبالمتفق معناه ، والمختلف من الألفاظ ، فهو انه لا يؤمن عليه إبدال اللفظ بخلافه ، بل هو الغالب من أمره . " ([٧٤])

** **تنبيه** :-
كما أن الراوي بالمعنى ينبغي له أن يذكر بعد الرواية ما يوحي أن نقله كان بالمعنى .

---

([٦٩]) هو : **محمد بن عبد الرحمن بن محمد شمس الدين السخاوي (٨٣١-٩٠٢هـ) عالم بالتفسير والحديث والأدب ، من مؤلفاته " فتح المغيث " ، انظر ترجمته في الكواكب السائرة ٥٣/١ ، وشذرات الذهب ١٥/٨ ، والأعلام ١٩٤/٦-١٩٥ .**
([٧٠]) انظر : فتح المغيث للسخاوي ١٤٥/٣ .
([٧١]) انظر : الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ص٢٠١ .
([٧٢]) انظر : المرجع السابق نفسه ص٢٠١ .
([٧٣]) انظر : الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ص ١٩٩ .
([٧٤]) انظر : المرجع السابق نفسه ص١٩٩ .

يقول **الحافظ ابن الصلاح** : " ينبغي لمن روى حديثا بالمعنى أن يتبعه بأن يقول : أو كما قال ، أو نحو هذا ، أو ما أشبه ذلك من الألفاظ ، روي ذلك من الصحابة عن ابن مسعود ، وأبي الدرداء ، وأنس رضي الله عنهم . " (٧٥)

وقال **الخطيب البغدادي** : " والصحابة أرباب اللسان ، وأعلم الخلق بمعاني الكلام ، ولم يكونوا يقولون ذلك إلا تخوفا من الزلل ؛ لمعرفتهم بما في الرواية على المعنى من الخطر . " (٧٦)

وقال **الحافظ ابن الصلاح** : " قلت : وإذا اشتبه على القارئ فيما يقرؤه لفظه فقرأه على وجه يشك فيه ، ثم قال : " أو كما قال " فهذا حسن ، وهو الصواب في مثله ؛ لأن قوله : " أو كما قال " يتضمن إجازة من الراوي وإذنا في رواية صوابها عنه إذا بان ، ثم لا يشترط لإفراد ذلك بلفظ الإجازة . " (٧٧)

## ثانيا : أقوال العلماء القائلين بمنع رواية الحديث بالمعنى .

قال طائفة من المحدثين ، والفقهاء ، والأصوليين بمنع الرواية بالمعنى ، وشددوا في ذلك آكد التشديد . (٧٨)

وقد أوضح **الخطيب البغدادي** مذهبهم فقال :- " قال كثير من السلف ، وأهل التحري في الحديث : لا تجوز الرواية على المعنى ، بل يجب مثل تأدية اللفظ بعينه من غير تقديم ولا تأخير ، ولا زيادة ولا حذف ، ولم يفصلوا بين العالم بمعنى الكلام ، وموضوعه ، وما ينوب منه مناب بعض ، وما لا ينوب منابه ، وبين غير العالم بذلك . " (٧٩)

وذهب إلى هذا الرأي قوم ، منهم : ابن عمر (٨٠) وابن سيرين (٨١) ومالك بن أنس، وابن عيينة (٨٢)

---

(٧٥) انظر : علوم الحديث لابن الصلاح ص٢١٥ .

(٧٦) انظر : الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي ٣٤/٢ .

(٧٧) انظر : علوم الحديث لابن الصلاح ص٢١٥ .

(٧٨) انظر : الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ص٢٠١-٢٠٣ ، والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ١٣/٢-١٨ ، واختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير متن الباعث الحثيث ص١٤١ ، وعلوم الحديث لابن الصلاح ص٢١٣-٢١٤ ، وفتح المغيث للسخاوي ١٤٠/٣ ، وتدريب الراوي شرح تقريب النووي للسيوطي ٩٣/٢ .

(٧٩) انظر : الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ص١٩٨ .

(٨٠) هو : عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي (١٠ق هـ - ٧٣هـ) صحابي جليل من الفقهاء ، انظر ترجمته في أسد الغابة في معرفة الصحابة ٢٣٦/٣ ، والعبر للذهبي ٦١/١ ، وسير أعلام النبلاء ٢٠٣/٣ ، وتاريخ بغداد ١٧١/١ ، والأعلام ١٠٨/٤ .

(٨١) هو : محمد بن سيرين الأنصاري مولاهم (٢٣-١١٠هـ) ثقة عابد ، كان لا يرى الرواية بالمعنى،انظر ترجمته في تهذيب التهذيب ٢١٤/٩، وتقريب التهذيب ١٦٩/٢، والأعلام١٥٤/٦.

(٨٢) هو : سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي الكوفي (١٠٧-١٩٨هـ) محدث الحرم المكي ، ثقة حافظ فقيه إمام ، انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ ٢٦٢/١ ، وتهذيب التهذيب ١١٧/٤-١١٨ ، وتقريب التهذيب ٣١٢/١ ، وشذرات الذهب ٣٥٤/١ ، والأعلام ١٠٥/٣ .

وبه قال أحمد (٨٣) (٨٤)

ومنعه ابن حزم في الرواية والتبليغ . (٨٥)

قال السخاوي : " وممن اعتمد هذا مسلم (٨٦) ، فإنه في صحيحه يبين اختلاف الرواة حتى في حرف من المتن ، وربما كان بعضه لا يتغير به معنى ، وربما كان في بعضه اختلاف في المعنى ، ولكنه خفي لا يتفطن له إلا من هو في العلم بمكان، بخلاف البخاري (٨٧) وكذا سلكه أبو داود (٨٨) وسبقهما لذلك شيخهما أحمد " (٨٩)

ووجهة نظر هؤلاء العلماء الأجلاء الذين يرون عدم جواز رواية الحديث بالمعنى ، يوضحها فضيلة الشيخ الأستاذ / مصطفى التازي ، فيقول :-

" ووجهة هؤلاء فيما ذهبوا إليه ، أن رواية الحديث بالمعنى عرضة للتحريف والتبديل ن وقد يؤدي إلى تغيير بعض المعنى ؛ لذلك لا يحوز لمن كان يحفظ نص الحديث أن يعدل عن روايته باللفظ إلى روايته بالمعنى ، بل يتعين عليه روايته كما سمعه وحفظه ، لا يبدل منه كلمة ، ولا يغير حرفا ، فإن شك في نص كلمة ، أو حرف ، بين ــ عند روايته ــ موضع الشك فيه ، كما ترى ذلك مسطورا في كتب الحديث التي بين أيدينا الآن . " (٩٠)

## أدلة القائلين بعدم جواز رواية الحديث بالمعنى .

استدل أهل هذا المذهب بأدلة ، أهما ما يلي :-

---

(٨٣) هو : أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني (١٦٤-٢٤١هـ) إمام المذهب الحنبلي ، وأحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة ، إمام في الحديث والفقه ، من مؤلفاته " المسند " ، انظر ترجمته في : العبر للذهبي ٣٤٢/١ ، وتهذيب التهذيب ٧٢/١-٧٦ ، وتقريب التهذيب ٢٤/١ ، وشذرات الذهب ٩٦/٢-٩٨ ، والأعلام ٢٠٣/١-٢٠٤ .

(٨٤) انظر : الخلاصة في أصول الحديث للطيبي ص١١٦ ، والمحصول في الأصول للفخر الرازي ٦٩٧/١/٢ .

(٨٥) انظر : الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ٨٦/٢ .

(٨٦) هو : مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري (٢٠٤-٢٦١هـ) الإمام صاحب الجامع الصحيح المسمى " صحيح مسلم " ، انظر ترجمته في : تهذيب التهذيب ١٠٦/١٠-١٢٨، وتقريب التهذيب ٢٤٥/٢ ، والأعلام ٢٢١/٧-٢٢٢ .

(٨٧) هو : محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري (١٩٤-٢٥٦هـ) الإمام ، من مؤلفاته "صحيح البخاري "، انظر ترجمته في : العبر للذهبي ٣٦٧/١-٣٦٨ ، وتهذيب التهذيب ١٤٤/٩ ، وتقريب التهذيب ١٤٤/٢ ، والأعلام ٣٤/٦

(٨٨) هو : سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدي السجستاني ، أبو داود (٢٠٢-٢٧٥هـ) إمام أهل الحديث ، من مؤلفاته " السنن " ، انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ ١٥٢/٢ ، وتهذيب التهذيب ١٦٩/٤ ، وشذرات الذهب ١٦٧/٢ ، ووفيات الأعيان ٢١٤/١ .

(٨٩) انظر : فتح المغيث للسخاوي ١٤١/٣ .

(٩٠) انظر : محاضرات في علوم الحديث ص٢٥ للشيخ الأستاذ / مصطفى التازي .

(١) ما رواه الترمذي ([٩١]) عن ابن مسعود ﷺ عن النبي ﷺ قال : " **نضر الله امرءا سمع منا شيئا فبلغه كما سمعه ، فرب مبلغ أوعى من سامع ...**" ([٩٢])

ومعنى هذا الحديث : أن الأداء كما سمع هو : أداء اللفظ المسموع ، ونقل الفقه إلى من هو أفقه منه ، معناه : أن الأفقه قد يتفطن بفضل معرفته من فوائد اللفظ لما لا يتفطن إليه غير الفقيه الذي رواه . ([٩٣])

(٢) وذكر **الخطيب البغدادي** أنهم استدلوا بقول النبي ﷺ للرجل الذي علمه إذا أخذ مضجعه ، إذ قال الرجل : ورسولك . فقال ﷺ " **لا ونبيك** " ([٩٤])([٩٥])

(٣) قال **الخطيب البغدادي** أيضا : " وقد استدل المنكرون للرواية على المعنى بحصول الاتفاق على أن الشرع قد ورد بأشياء كثيرة ، قصد منها الإتيان باللفظ والمعنى جميعا ، نحو التكبير ، والتشهد ، والأذان ، والشهادة ، وإذا كان كذلك لم ينكر أن يكون المطلوب بالحديث لفظه بعينه ، ومعناه جميعا . " ([٩٦])

(٤) واحتج بعضهم لمنع الرواية بالمعنى بأنه ﷺ مخصوص بجوامع الكلم ، ففي النقل بعبارة أخرى لا يؤمن الزيادة ، والنقصان . ([٩٧])

## المناقشة والترجيح .

رد جمهور العلماء على القائلين بمنع الرواية بالمعنى بما يأتي :-

(١) أما احتجاجهم بقول النبي ﷺ : " **نضر الله امرءا سمع منا شيئا فبلغه كما سمعه ، فرب مبلغ أوعى من سامع ...** " ([٩٨])

فأجاب عليه **الخطيب البغدادي** : " فيقال لهم : أما الحديث الأول فهو حجة عليكم ؛ لأنه قد علل فيه ، ونبه على ما يقول بقوله ﷺ " **فرب مبلغ أوعى من سامع** ،

---

([٩١]) هو : **محمد بن عيسى بن سورة السلمي الترمذي (٢٠٩-٢٧٩هـ) الإمام المحدث ، المشهور من مؤلفاته " سنن الترمذي " في الحديث ، انظر ترجمته في : العبر للذهبي ٤٠٢/١ ، وتهذيب التهذيب ٣٨٧/٩-٣٨٩ ، وتقريب التهذيب ١٨٩/٢ ، وشذرات الذهب ١٧٥/٢ ، والأعلام ٣٢٢/٦ .**

([٩٢]) **اخرجه الترمذي في سننه ، في كتاب العلم ، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع ٣٤/٥ ، ثم قال الترمذي : " حديث حسن صحيح " .**

([٩٣]) **انظر : توجيه النظر إلى أصول الأثر للجزائري ٦٨٢/٢ .**

([٩٤]) **أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الوضوء ، باب فضل من بات على الوضوء ٧١/١ من حديث البراء بن عازب ﷺ .**

([٩٥]) **انظر الكفاية في علم الرواية ص٢٠٢ ، وفتح المغيث للسخاوي ١٤١/٣ ، وتوجيه النظر إلى أصول الأثر للجزائري ٦٨٤/٢ .**

([٩٦]) **انظر : الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ص٢٠١ .**

([٩٧]) **انظر : قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث للقاسمي ص٢٢٥ .**

([٩٨]) **سبق تخريجه في ص من هذا البحث .**

ورب حامل فقه ليس بفقيه ، وإلى من هو أفقه منه " وكأنه قال : إذا كان المبلغ أوعى من السامع ، أفقه ، وكان السامع مع غير فقيه ، ولا ممن يعرف المعنى ، وجب عليه تأدية اللفظ ليستنبط معناه العالم الفقيه ، وإلا فلا وجه لهذا التعليل ، إن كان حال المبلغ والمبلغ سواء . " (٩٩)

ثم أبان الخطيب البغدادي بأن هذا الحديث قد روى بألفاظ مختلفة في اللفظ ، متفقة في المعنى ، مما يدل على جواز الرواية بالمعنى ، فقال :- " على أن رواة هذا الخبر نفسه قد رووه على المعنى ، فقال بعضهم " رحم الله " مكان " نضر الله " ، و " من سمع " بدل " امرءا سمع " ، وروي " مقالتي " بدل " منا حديثا " ، و" بلغه " مكان " أداه " ، وروي " فرب مبلغ " أفقه من مبلغ " مكان " فرب مبلغ أوعى من سامع ، ورب حامل فقه لا فقه له " مكان " ليس بفقيه " ، وألفاظ سوى هذه متغايرة تضمنها هذا الخبر ، والظاهر يدل أن هذا الخبر نقل على المعنى ، فلذلك اختلفت ألفاظه ، وإن كان معناها واحدا ، والله أعلم . " (١٠٠)

وقال السخاوي : وحديث " نضر الله " ربما يتمسك به للجواز ، لكونه مع ما قيل : إنه ﷺ لم يحدث به سوى مرة واحدة ، روي بألفاظ مختلفة . " (١٠١)

وأجاب القاسمي (١٠٢) أيضا فقال : " بأن الأداء كما سمع ، ليس مقصورا على نقل اللفظ ، بل النقل بالمعنى من غير تغيير ، أداء كما سمع ، فإنه أدى المعنى كما سمع لفظه ، وفهمه منه ، نظيره أن الشاهد والمترجم إذا أدى المعنى من غير زيادة ولا نقصان ، يقال له : إنه أدى كما سمع ، وإن كان الأداء بلفظ آخر . " (١٠٣)

ثم قال القاسمي : " ولو سلم إن الأداء كما سمع مقصور على نقل اللفظ ، فلا دلالة في الحديث على عدم الجواز : غايته أنه دعاء للناقل باللفظ ؛ لكونه أفضل ، ولا نزاع في الأفضلية."(١٠٤)

(٢) واستدلوا أيضا بقول النبي ﷺ للرجل الذي علمه إذا أخذ مضجعه ، إذ قال الرجل " ورسولك " ، فقال ﷺ " لا ، ونبيك " (١٠٥)

---

(٩٩) انظر : الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ص٢٠٢ .
(١٠٠) انظر : المرجع السابق نفسه ص٢٠٢ .
(١٠١) انظر : فتح المغيث للسخاوي ١٤٦/٣ .
(١٠٢) هو : جمال الدين محمد بن سعيد بن قاسم القاسمي (١٢٨٣-١٣٣٢هـ) إمام الشافعية في عصره ، من العلماء بالدين ، من مؤلفاته " قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث " ، انظر ترجمته في الأعلام ١٣٥/٢ .
(١٠٣) انظر : قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث ص٢٢٥ .
(١٠٤) انظر : المرجع السابق نفسه ص٢٢٥ .
(١٠٥) سبق تخريجه في ص من هذا البحث .

فأجاب على ذلك **الخطيب البغدادي** بقوله : " أما رد النبي ﷺ على الرجل في الحديث الثاني في قوله : " وبرسولك " إلى " بنبيك الذي أرسلت " ، فإن النبي أمدح من الرسول ، ولكل واحد من هذين النعتين موضع ، ألا ترى أن اسم الرسول يقع على الكافة ، واسم النبي لا يتناول إلا الأنبياء خاصة ، وإنما فضل المرسلون من الأنبياء ؛ لأنهم جمعوا النبوة والرسالة معا ، فلما قال " ونبيك الذي أرسلت " جاء بأمدح النعت ، وهو النبوة ، ثم قيده بالرسالة حين قال : الذي أرسلت . " (١٠٦)

ثم أبان الخطيب وجها آخر فقال : " وبيان آخر ، وهو أن قوله " وبرسولك الذي أرسلت " غير مستحسن لأنه يجتزأ بالقول الأول : إن هذا رسول فلان عن أن يقول: الذي أرسله ، إذا كان لا يفيد القول الثاني إلا المعنى الأول ، وكان قوله : ونبيك الذي أرسلت يفيد الجمع بين النبوة والرسالة ؛ فلذلك أمره النبي ﷺ به ، ورده إليه ، والله أعلم . " (١٠٧)

وقال **السخاوي** : " وأما حديث : " لا ونبيك " ، ففي الاستدلال به نظر ؛ لأنه وإن تحقق بالقطع أن المعنى في اللفظين متحد ؛ لأن الذات المحدث عنها واحدة ، فالمراد يفهم بأي صفة وصف بها الموصوف ، فيحتمل أن المنع لكون ألفاظ الأذكار ــ كما سيأتي في الفصل الثاني ــ توقيفية ، ولها خصائص ، وأسرار لا يدخلها القياس ، فتجب المحافظة على اللفظ الذي وردت به . " (١٠٨)

(٣) أما استدلال المنكرين لرواية الحديث بالمعنى : بحصول الاتفاق على أن الشرع قد ورد بأشياء كثيرة ، قصد فيها الإتيان باللفظ والمعنى جميعا .

فيجيب عليه **الخطيب البغدادي** بما نصه :-

" فيقال لهم وبأي وجه وجب إلحاق رواية حديث رسول الله ﷺ بلفظه بالأذان ، والتشهد ، وغير ذلك مما يجري مجراها ؟ فلا يجدون متعلقا كذلك . " (١٠٩)

ثم قال الخطيب : " ويقال لهم أيضا : لو أخذ علينا في رواية حديثه إيراد لفظه ومعناه ، لوجب أن يوقف عليه توفيقا يوجب العلم ، ويقطع العذر ، كالتوقيف لنا على الأذان ، والتشهد ، وفي عدم توقيف يحج مثله دلالة على فساد ما قلتم ."(١١٠)

وقال أيضا : " ثم يقال لهم : ما الفصل بينكم وبين من قال لما حصل الاتفاق على إباحة الترجمة في حديث رسول الله ﷺ وأوامره ، ونواهيه ، والإخبار عن جملة دينه ، وتفصيله ، وجب كذلك جواز روايته على المعنى باللفظ العربي الذي هو أقرب إلى لفظ النبي ﷺ من الأعجمي ، فلا يجدون لذلك مدفعا . " (١١١)

---

(١٠٦) انظر : الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ص٢٠٣ .
(١٠٧) انظر : المرجع السابق نفسه ص٢٠٣ .
(١٠٨) انظر : فتح المغيث للسخاوي ١٤٦/٣ .
(١٠٩) انظر : الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ص٢٠١-٢٠٢ .
(١١٠) انظر : المرجع السابق نفسه .
(١١١) انظر : المرجع السابق نفسه .

(٥) أما استدلالهم علي منع رواية الحديث بالمعنى بأنه ﷺ مخصوص بجوامع الكلم ، ففي النقل بعبارة أخرى لا يؤمن الزيادة و النقصان .

فأجاب عليه القاسمي بقوله:-

"بأن الكلام في غير جوامع الكلم ، و نظائرها " (١١٢)

كما أن العلماء نصوا علي تضعيف هذه الأقوال في منع رواية الحديث بالمعنى أيضا ، وكذا الأقوال الواردة بتخصيص جواز رواية الحديث بالمعنى في المفردات دون المركبات ، أو لمن يستحضر اللفظ ، أو لمن يحفظ الحديث فنسي لفظه ، أو للصحابة دون غيرهم ، أو للصحابة و التابعين فقط ، أو في الإقتاء و المناظرة .. لأن هذا تخصيص بدون مخصص ، ولا يشهد لتخصيصها بذلك دليل من القرآن ، أو السنة النبوية الشريفة .

علما بأن العلماء أوردوا هذه الأقوال بصيغة التضعيف ، ( قيل ) مما يدل علي ضعفها أيضا ، كما سبق بيان ذلك في الأقوال المذكورة ، وبينوا أن الراجح ما ذهب إليه الجمهور بجواز رواية الحديث بالمعنى في الجميع ، لمن كان أهلا لذلك، و استوفى شروطهم السابقة .

وسأورد نماذج من ذلك علي النحو الآتي :-

(١) قال **الحافظ ابن الصلاح** : " والأصح جواز ذلك في الجميع ، إذا كان عالما بما وصفناه ، قاطعا بأنه أدى معنى اللفظ الذي بلغه ، لأن ذلك هو الذي تشهد به أحوال الصحابة ، و السلف الأولين ، و كثيرا ما كانوا ينقلون معنى واحدا في أمر واحد بألفاظ مختلفة ، وما ذلك إلا لأن معولهم كان علي المعنى دون اللفظ " (١١٣)

(٢) قال **الحافظ ابن كثير** (١١٤) : " فقد جوز ذلك جمهور الصحابة سلفا وخلفا ، وعليه العمل كما هو المشاهد في الأحاديث الصحاح وغيرها ، فإن الواقعة تكون واحدة ، وتجيئ بألفاظ متعددة ، من وجوه مختلفة متباينة " (١١٥)

(٣) وقال **الحافظ ابن حجر** : " والأكثر على الجواز أيضا ، ومن أقوى حججهم الإجماع على جواز شرح الشريعة للعجم بلسانهم للعارف به ، فإذا جاز الإبدال في أخرى ، فجوازه باللغة العربية أولى . " (١١٦)

---

(١١٢) انظر : قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث ص٢٢٥ .

(١١٣) انظر : علوم الحديث لابن الصلاح ص٢١٤ ، والتقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح للعراقي ص٢٢٦ .

(١١٤) هو إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي (٧٠١-٧٧٤هـ) الحافظ المفسر الفقيه المؤرخ ، من مؤلفاته " تفسير القرآن العظيم " ، انظر ترجمته في : أنباء الغمر ٣٩/١ ، والبدر الطالع ١٥٣/١ ، والدرر الكامنة ٣٩٩/١ ، والنجوم الزاهرة ١٢٣/١١ ، والأعلام ٣٢٠/١ .

(١١٥) انظر : اختصار علوم الحديث مع الباعث الحثيث ص١٤١ .

(١١٦) انظر : نزهة النظر شرح نخبة الفكر ص٧٦ .

(٤) وقال **الإمام السخاوي** : " والمعتمد الأول ، وهو الذي استقر عليه العمل ، والحجج فيه أن في ضبط الألفاظ والجمود عليها ما لا يخفى من الجرح ، والنص المؤدي إلى تعطيل الانتفاع بكثير من الأحاديث حتى قال الحسن : لولا المعنى ما حدثنا ... " ([١١٧])

(٥) وذكر **الحافظ السيوطي** قول الجمهور بجواز الرواية بالمعنى ثم قال : " لأن ذلك الذي تشهد به أحوال الصحابة والسلف ، ويدل عليه روايتهم القصة بألفاظ مختلفة " ([١١٨])

(٦) وقال **العلامة طاهر الجزائري** ([١١٩]) : " وذهب الأكثرون إلى جواز ذلك ، إذا كان الراوي عارفا بدقائق الألفاظ ، بصيرا بمقدار التفاوت بينها ، خبيرا بما يحيل معانيها ، فإذا أبدل اللفظ الذي بلغه بلفظ آخر يقوم مقامه بحيث يكون معناه مطابقا لمعنى اللفظ الذي بلغه جاز ذلك " ([١٢٠])

(٧) وقال **الشيخ أحمد محمد شاكر** ([١٢١]) : " والمتتبع للأحاديث يجد أن الصحابة ــ أو أكثرهم ــ كانوا يروون بالمعنى ، ويعبرون عنه في كثير من الأحاديث بعباراتهم ، وأن كثيرا منهم حرص على اللفظ النبوي ، خصوصا فيما يتعبد بلفظه ، كالتشهد ، والصلاة ، وجوامع الكلم الرائعة ، وتصرفوا في وصف الأفعال ، والأحوال ، وما إلى ذلك.([١٢٢])

(٨) وقال **الشيخ مصطفى التازي** : " والقول الحق في ذلك الخلاف هو جواز الرواية بالمعنى لمن حفظ اللفظ ، إذا كان أهلا لذلك ، بأن كان عارفا بأساليب العرب ، عالما بمقاصد الشريعة ، وأهدافها ، مستوفيا لسائر الشروط التي سبق ذكرها . " ([١٢٣])

---

([١١٧]) انظر : فتح المغيث ١٤٣/٣ .

([١١٨]) انظر : تدريب الراوي شرح تقريب النووي ٩٣/٢ .

([١١٩]) هو : طاهر بن محمد صالح بن أحمد بن موهوب السمعوني الجزائري الأصل ، ينتهي نسبه إلى الحسن بن علي رضي الله عنهما (١٢٦٨-١٣٣٨هـ) الإمام العلامة ، من مؤلفاته "توجيه النظر إلى أصول الأثر " ، انظر ترجمته في : تنوير البصائر بسيرة الشيخ طاهر لتلميذه سعد الباني الدمشقي ، مطبعة الحكومة السورية سنة ١٣٣٩هـ ، وكنوز الأجداد ص٩ ، والأعلام ٢٢١/٣ .

([١٢٠]) انظر : توجيه النظر إلى أصول الأثر ٦٧١/٢ .

([١٢١]) هو : أحمد بن محمد شاكر بن عبد القادر من آل أبي علياء يرفع نسبه إلى الحسين بن علي (١٣٠٩-١٣٧٧هـ) عالم بالحديث والتفسير ، من مؤلفاته " شرح مسند الإمام أحمد " ، انظر ترجمته في الأعلام ٢٥٣/١ .

([١٢٢]) انظر : الباعث الحثيث ص١٤٣ .

([١٢٣]) انظر : محاضرات في علوم الحديث ص٢٦ .

(٩) وقال فضيلة الأستاذ الدكتور / محمد أبو شهبة ([١٢٤]) : " والأصح جواز الرواية بالمعنى إذا كان عالما ، خبيرا بما ذكرناه ، قاطعا بأنه أدى معنى اللفظ الذي بلغه عند الجمهور سلفا وخلفا ، ومنهم الأئمة الأربعة . " ([١٢٥])

ومما سبق عرضه يتضح صحة قول الجمهور القائلين بجواز رواية الحديث بالمعنى لمن كان أهلا لذلك في الجميع ، ولم يخصصوا بذلك أحدا من الناس واستوفى شروطهم السابقة ، وذلك من وجهين :-

أولا : بيان ضعف الأقوال الواردة في منع رواية الحديث بالمعنى ، وكذا الأقوال بتخصيص الجواز ببعض الأمور السابقة ، وأن ما استدل به في ذلك فيه نظر عند العلماء ، يقتضي رده ، وعدم صلاحيته للاحتجاج ، كما سبق بيانه في المناقشة والترجيح .

ثانيا : يشهد لصحة قول الجمهور ما ورد في هذا البحث من أدلة نقلية وعقلية تدل على جواز رواية الحديث بالمعنى .

وبهذا تظهر قوة قول الجمهور ، وصلاحيته للاحتجاج ، فهو الأظهر ، وعليه الأكثر ــ والله أعلم ــ وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه وأتباعه وسلم تسليما كثيرا .

والله الموفق .

## الخاتمة .

الحمد الذي بنعمته تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على خير خلق الله أجمعين نبينا محمد ، وعلى آله وأصحابه ، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين .

## وبعد .

فقد أنهيت ــ بفضل الله وتوفيقه ــ هذا البحث القيم ، واتضح لي من خلال البحث والدراسة نتائج مهمة منها :-

[١] اتفاق المحدثين على أن هناك أحاديث لا تجوز روايتها بالمعنى ، بل تجب المحافظة على لفظها المسموع من النبي ﷺ ومنها :-

(أ) الأحاديث المتعلقة بذكر أسماء الله تعالى ، وصفاته ؛ لأنها من الأمور التوقيفية، التي لا يجوز إبدال لفظها بغيرها ، وإن أدت معناها .

(ب) الأحاديث المتضمنة لنصوص يتعبد بلفظها ، مثل أحاديث الأدعية ، والأذان ، والإقامة ، وتكبيرات الصلاة ، وصيغة التشهد وغيرها ؛ لأن ألفاظها مقصودة لذاتها ؛ لما فيها من أسرار يعلمها الله تعالى .

---

([١٢٤]) هو : محمد محمد أبو شهبة (فضيلة الدكتور) أستاذ علوم القرآن وعلوم الحديث بجامعة الأزهر ، توفي رحمه الله تعالى قبل سنوات قليلة ، كتبت فيه رسالة ماجستير بكلية أصول الدين بجامعة الأزهر للباحث محمود رحمة .

([١٢٥]) انظر : الوسيط في علوم ومصطلح الحديث ص١٤٥ .

(ج) الأحاديث التي هي من جوامع كلمه ﷺ ؛ لأنها أعلى طبقات البلاغة ، الخارجة عن طاقة أبلغ البشر ، فروايتها بالمعنى لا يمكن أن تأتي على جميع ما تضمنته من معنى .

(د) الأحاديث المتعلقة بصيغ بعض العقود التي لا تصح بغيرها ؛ لأن المحافظة على ألفاظها الواردة يتوقف عليها صحة العبادة ، وصحة العقود ، والالتزام بما يترتب عليها من أحكام .

[٢] اتفاق المحدثين ــ أيضا ــ على أن من كان يحفظ نص حديث وارد عن رسول الله ﷺ غير السابقة المنوه عنها في هذا البحث ، أن لا يعدل عن رواية لفظه إلى رواية معناه ، بل ينبغي له أن يرويه بلفظه كما سمعه ؛ لأن كلام الرسول ﷺ فيه من الفصاحة والبلاغة ومن الإبانة ما لا يقاس به غيره من سائر كلام البشر.

[٣] اتفاق العلماء على أن الجاهل ، والمبتدئ ، ومن لم يمهر في العلم ، ولا تقدم له في معرفة تقديم الألفاظ ، وترتيب الجمل ، وفهم المعاني أنه يجب عليه ألا يروي ولا يحكي حديثا إلا على لفظه الذي سمعه ، وأنه حرام عليه التعبير بغير لفظه المسموع ، إذ جميع ما يفعله من ذلك تحكم بالجهالة ، وتصرف على غير حقيقته في أصول الشريعة ، وتقول على الله ورسوله ﷺ .

[٤] اتفاق العلماء على وجوب رواية ما في الكتب كما هو ، ولا يصح نقله بالمعنى؛ لأن الرواية بالمعنى رخص فيها من رخص لما كان عليهم في ضبط الألفاظ والجمود عليها من الحرج والنصب ، وذلك غير موجود فيما اشتملت عليه بطون الكتب ؛ ولأنه إن ملك تغيير اللفظ فليس يملك تغيير تصنيف غيره .

[٥] اختلاف العلماء في حكم الرواية بالمعنى ، فأجازه جمهور العلماء لمن كان أهلا لذلك ، ومنعه بعض العلماء ، كما سبق بيان ذلك في موضعه .

[٦] بيان أن قول جمهور العلماء بجواز الرواية لمن كان أهلا لذلك واستوفى شروطهم هو الراجح ؛ لدلالة بعض الأحاديث على جوازه ، ولوروده عن كثير من السلف والخلف ، كما أيده كثير من العلماء قديما وحديثا .

[٧] بيان ضعف الأقوال المخصصة جواز الرواية بالمعنى للصحابة دون غيرهم أو للصحابة والتابعين فقط ، وفي غير جوامع كلمه ﷺ ، أو في المفردات دون المركبات ، أو لمن يستحضر اللفظ ، أو لمن يحفظ فنسي لفظه ، وأن هذا التخصيص لا مخصص له ، ولا يشهد له دليل من الكتاب والسنة ، وقد ذكر العلماء ذلك بصيغة التضعيف ، ثم نصوا على ضعفها ، كما سبق بيان ذلك في المناقشة والترجيح .

[٨] ينبغي لمن روى حديثا أن يتبعه بقول : " أو كما قال " أو " نحو هذا " ، أو ما أشبه ذلك من الألفاظ التي تدل على أن نقله كان بالمعنى .

[٩] بيان ضعف القول بمنع رواية الحديث بالمعنى ، وأن ما استدل به في ذلك فيه نظر عند جمهور العلماء يقتضي رده ، وعدم صلاحيته للاحتجاج ، كما سبق بيانه في المناقشة والترجيح .

هذا وأسأل العلي القدير أن يرحم جميع علماء المسلمين ، وأن يجزل لهم المثوبة في الدنيا والآخرة ، وأن يعز الإسلام والمسلمين ، إنه على كل شيء قدير .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه وأتباع إلى يوم الدين .

## فهرس المراجع والمصادر .


(١) الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير ــ للحافظ أبي عبد الله الحسين بن إبراهيم الجوزقاني الهمذاني ــ تحقيق وتعليق عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي ــ دار الصميعي للنشر والتوزيع .

(٢) أحكام القرآن ــ لأبي بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي ــ تحقيق علي محمد البجاوي ــ دار المعرفة للطباعة والنشر ــ بيروت لبنان .

(٣) الإحكام في أصول الأحكام ــ لابن حزم ــ دار الآفاق ــ بيروت .

(٤) اختصار علوم الحديث ــ للحافظ ابن كثير مع الباعث الحثيث ــ تأليف أحمد محمد شاكر ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت .

(٥) أسد الغابة في معرفة الصحابة ــ لابن الأثير أبي الحسن علي بن محمد الجزري ــ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

(٦) الإصابة في تمييز الصحابة ــ للحافظ ابن حجر ــ دار الكتاب العربي ــ بيروت .

(٧) الأعلام ــ لخير الدين الزركلي ــ دار العلم للملايين ــ بيروت .

(٨) الإلماع في أصول الرواية وتقييد السماع ــ للقاضي عياض ــ المحمدية ١٣٨٩هـ .

(٩) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ــ للحافظ ابن كثير ــ تأليف أحمد محمد شاكر ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت .

(١٠) البداية والنهاية ــ للحافظ ابن كثير ــ ط١ ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت .

(١١) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ــ لمحمد بن علي الشوكاني ــ ط١ ــ دار السعادة بالقاهرة .

(١٢) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ــ للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ــ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ــ ط١ ــ عيسى البابي الحلبي وشركاه .

(١٣) تاريخ بغداد ــ للخطيب أحمد بن علي البغدادي ــ تصوير المكتبة السلفية بالمدينة المنورة .

(١٤) تدريب الراوي في شرح تقريب النووي ــ للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت .
(١٥) تذكرة الحفاظ ــ للإمام الذهبي ــ ط٧ ــ الهند ١٣٨٨هـ
(١٦) تقريب التهذيب ــ للحافظ ابن حجر ــ ط١ ــ دار الفكر العربي .
(١٧) التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ــ للحافظ زين الدين عبد الرحمن ابن الحسين العراقي ــ تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان ــ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ــ ١٤٠١هـ ــ ١٩٨١م .
(١٨) تنوير البصائر بسيرة الشيخ طاهر ــ لتلميذه محمد سعيد الباني ــ مطبعة الحكومة السورية ١٣٣٩هـ .
(١٩) تهذيب الأسماء واللغات ــ للإمام النووي ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت .
(٢٠) تهذيب التهذيب ــ للحافظ ابن حجر ــ دار الفكر العربي ــ الرياض ١٣٩٦هـ .
(٢١) توجيه النظر إلى أصول الأثر ــ للإمام طاهر الجزائري ــ اعتنى به / عبد الفتاح أبو غدة ــ مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب .
(٢٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ــ للخطيب البغدادي ــ تحقيق أ.د. محمود الطحان ــ مكتبة المعارف بالرياض .
(٢٣) حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ــ للإمام جلال الدين السيوطي ــ تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ــ ط١ ــ دار إحياء الكتب العربية ١٣٨٧هـ .
(٢٤) الخلاصة في أصول الحديث ــ للحسين بن عبد الله الطيبي ــ تحقيق صبحي السامرائي ــ مطبعة الإرشاد ــ بغداد ١٣٩١هـ .
(٢٥) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ــ للحافظ ابن حجر ــ تحقيق محمد محمد سيد جاد الحق ــ دار الكتب الحديثة .
(٢٦) سنن الترمذي ــ للإمام محمد بن عيسى الترمذي ــ تحقيق الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف ــ قام بنشره المكتبة السلفية بالمدينة المنورة .
(٢٧) سير أعلام النبلاء ــ للحافظ الذهبي ــ تحقيق أكرم البوشي ــ إشراف شعيب الأرنؤوط ــ مؤسسة الرسالة ــ ط١ ــ بيروت ١٤٠٣هـ .
(٢٨) شذرات الذهب في أخبار من ذهب ــ للمؤرخ الفقيه الأديب أبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي ــ المكتب التجاري ــ بيروت .
(٢٩) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ــ لإسماعيل بن حماد الجوهري ــ تحقيق أحمد عبد الغفور العطار ــ دار الكتب العلم للملايين ــ بيروت .
(٣٠) صحيح البخاري ــ للإمام محمد بن إسماعيل البخاري ــ دار الباز /عباس أحمد الباز .
(٣١) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ــ لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي ــ دار مكتبة الحياة .

(٣٢) طبقات الشافعية الكبرى ــ للإمام السبكي ــ تحقيق د٠عبد الفتاح محمد الحلو و د٠محمود محمد الطناحي ــ مطبعة عيسى الحلبي ــ القاهرة ١٣٨٣هـ .
(٣٣) العبر في خبر من غبر ــ للحافظ الذهبي ــ حققه وضبطه أبو هاجر محمد السعيد زغلول ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت .
(٣٤) علوم الحديث ــ للحافظ ابن الصلاح ــ تحقيق وشرح أ٠د٠ نور الدين عتر ــ دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر ــ دمشق .
(٣٥) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي ــ للسخاوي ــ تحقيق الشيخ علي حسين علي ــ الناشر دار الإمام الطبري .
(٣٦) قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث ــ لمحمد جمال الدين القاسمي ــ تحقيق وتعليق محمد بهجت البيطار ــ دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه .
(٣٧) الكفاية في علم الرواية ــ للخطيب البغدادي ــ المكتبة العلمية بالمدينة المنورة لصاحبها محمد سلطان التمنكاني ص٠ب٥٧ .
(٣٨) كنوز الأجداد ــ لمحمد كرد علي ــ دار الفكر بدمشق ١٤٠٤هـ .
(٣٩) الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة ــ للشيخ نجم الدين الغزي ــ حققه وضبط نصه د٠جبرائيل سليمان جبور ــ الناشر محمد أمين وشركاه ــ بيروت .
(٤٠) لسان العرب ــ لابن منظور ــ دار صادر للطباعة والنشر ــ بيروت ١٣٧٥هـ /١٩٥٦م .
(٤١) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ــ لنور الدين الهيثمي ــ مكتبة القدسي ١٣٥٢هـ.
(٤٢) محاضرات في علوم الحديث ــ للأستاذ الدكتور مصطفى أمين التازي ــ مطبعة دار التأليف المالية بمصر .
(٤٣) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي ــ للقاضي أبي محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي ــ ط١ ــ بيروت .
(٤٤) المحصول في الأصول ــ للفخر الرازي ــ جامعة الإمام بالرياض ١٣٩٩هـ .
(٤٥) المستصفى من علم الأصول للغزالي ــ بولاق ١٣٢٢هـ
(٤٦) المصباح المنير ــ للفيومي ــ الأميرية ١٣٢٨هـ
(٤٧) منهج النقد في علوم الحديث ــ أ٠د٠ نور الدين عتر ــ دار الفكر .
(٤٨) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ــ لأبي المحاسن يوسف الأتابكي ابن تغري بردي ــ المؤسسة المصرية العامة للكتاب .
(٤٩) نزهة النظر شرح نخبة الفكر ــ للحافظ ابن حجر ــ تعليق وشرح الشيخ صلاح محمد محمد عويضة ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت .

(٥٠) وفيات الأعيان و أبناء الزمان ــ لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن خلكان ــ تحقيق د٠ إحسان عباس ــ دار صادر ــ بيروت .

## فهرس الموضوعات .

المقدمة : أسباب اختيار الموضوع ومنهج البحث فيه ــ وخطة البحث .
التمهيد :ــ
(أ) تعريف الرواية في اللغة واصطلاح المحدثين .
(ب) أنواع الرواية باختصار .
(ج) تعريف الحديث في اللغة والاصطلاح .
(د) تحرير محل النزاع في مسألة حكم رواية الحديث بالمعنى .
** أقوال العلماء في حكم الرواية بالمعنى ــ عرض ونقد وترجيح :ــ
* أقوال العلماء القائلين بجواز الرواية بالمعنى .
* بيان وجهة نظر العلماء القائلين بجواز الرواية بالمعنى .
* أدلة جمهور العلماء على جواز الرواية بالمعنى .
* تنبيه .
** أقوال العلماء القائلين بمنع الرواية بالمعنى .
* بيان وجهة نظر العلماء القائلين بمنع الرواية بالمعنى .
* أدلة العلماء القائلين بمنع الرواية بالمعنى .
** المناقشة والترجيح .
** الخاتمة .
** فهرس المراجع والمصادر .
** فهرس الموضوعات